# أصول ودلالات السياق المقامي في التراث العربي

الأستاذة: صورية جغبوب
قسم اللغة و الأدب العربي
جامعة عباس لغرور – خنشلة –

**ملخـــص:**

يعالج هذا المقال فكرة السياق المقامي في التراث العربي؛ حيث نالت هذه الفكرة حظا وافرا من الدراسة في هذا التراث عند الكثير من العلماء على اختلاف مشاربهم؛ فاهتم بها اللغويون في ضبط قواعد الكلام، وكذا البلاغيون في بيان جمالية النصوص الأدبية والأصوليون وعلماء التفسير في معرفة الأحكام وتفسير النص القرآني.

**Abstract:**

This essay trays to give an idea about the situatianl in the Arabic tradition, this idea was discussed by ma researchers from different areas; it was studied by linguists in the way of giuing the principles and the standards of speech the eloquence persons in showing the aesthetical sides of the texts, the founders and the interpreter in knowing the judgements and the rules in clarifying quran.

يمثل السياق المقامي ركنا أساسيا من أركان الدلالة؛ فإبراز المعنى في بعض المواقف قد لا يقتصر على الدراسة اللغوية وما تقدمه من نتائج فقط، إنما لابد من وجود عناصر أخرى تتمثل في العناصر المقامية أو مكونات المقام، إضافة إلى عوامل أخرى كالسياق التاريخي. وقبل البحث في أصول السياق المقامي في تراثنا العربي والبحث في دلالاته من الواجب تحديد مفهوم السياق المقامي؛ حيث يقصد به الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة، ويفرض عليها دلالة محددة مثل استعمال الفعل "رحم" في أساليب العربية؛ فإن كان بالمضارع (يرحمك الله) كان لتشميت العاطس وتبدأ بالفعل، وإن بدأنا بالاسم (الله يرحمك) كان المقام للترحم على الميت، وكلاهما طلب الرحمة، إلا أن الأول للدنيا والثاني للآخرة.

وهذه الاهتمامات والدراسات وإن كانت حديثة بمصطلحاتها ومناهجها إلاّ أن لها أصولا في تراثنا العربي فقد وردت في التراث العربي مقولة "لكل مقام مقال[1] في مواضع كثيرة وهذا يدلّ على أنّهم فطنوا لفكرة أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعية، وأنّها شديدة الارتباط بثقافة الشعب الذي يتكلّمها، وأنّ هذه الثقافة في جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي يسمّى كلّ واحد منها مقامًا، فمقام الفخر غير مقام المدح، وهما يختلفان عن مقام الدعاء، أو التمني أو الهجاء، لأنّ صورة المقال في نظرهم تختلف بحسب المقام، وما إذا كان يتطلّب هذه الكلمة أو تلك وهذا الأسلوب أو ذاك من أساليب الحقيقة والمجاز، والإخبار أو الاستفهام، ومن العبارات الشهيرة في هذا الصدد: "لكلّ ضرب من الحديث ضرب من اللفظ"[2]، و"لكلّ نوع من الأسماء نوع من المعاني"[3].

وقد « قيل لأبي عمرو بن العلاء: أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم؛ لتبلغ، قيل: أفكانت توجز؟ قال: نعم؛ ليحفظ عنها» [4].

فأبو عمرو بن العلاء [ت154هـ] من خلال هذا المثال عَللّ الإطالة والإيجاز بالحفظ والإبلاغ؛ فالحفظ مقام اقتضى الإيجاز، بينما الإبلاغ مقام اقتضى الإطالة.

ويمكن الاستشهاد لذلك أيضًا بقصّة ابن جني مع الشجري وملاحظة كيفية اهتمام هذا الأخير بالمقام في صياغة كلامه. يقول ابن جني: «سألت الشجري يومًا فقلت: يا أبا عبد الله، كيف تقول: ضربت أخاك؟ فقال: كذاك. فقلت: أفتقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول أخوك أبدًا. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فقال: كذا. فقلت: ألست زعمت أنّك لا تقول أخوك أبدًا؟ فقال: أيش ذا! اختلفت جهتا الكلام» [5].

فجواب الشجري فيه مراعاة للمقامات، فبتغير جهة الكلام والمقصود منه تتغير الحركة الإعرابية، وهذه الأمثلة وغيرها وإن كانت تدلّ على شيء فإنها تدلّ على اهتمام علماء العربية على اختلاف اختصاصتهم بفكرة اختلاف المقامات وضرورة الاهتمام بالجانب الاجتماعي لألفاظ اللغة.

**أولاّ: السياق المقامي عند اللّغويين:**

يتناول هذا العنصر الدراسات اللغوية العربية التي أشارت إلى فكرة السياق المقامي.

**1- سيبويه [ ت 180 هـ]:**

يمكن التعرف على آراء سيبويه من خلال كتابه "الكتاب" الذي لا يعتبر كتابا في النحو فقط بل يشتمل على مختلف علوم اللغة العربية؛ ففيه تجسيد لكلام العرب، وحديث عن القراءات، والنحو والصرف، والبلاغة، ومخارج الحروف، وأحكام التجويد؛ فسيبويه اعتمد في كتابه منهجا يقوم على دراسة التركيب من خلال تعلق الكلم بعضه ببعض "وفي مواضع كثيرة متفرقة من الكتاب نلمح فيها أن سيبويه قد تناول النظم واهتم بتركيب الكلمات وتأليف الجمل، وصوغ العبارات، وبيّن ما يكون فيما حسنا، وما يكون قبيحا، ولو أردنا أن نوجز التعبير لقلنا إنّ سيبويه قد اهتم بالنظم في الجمل، كما اهتّم بالإعراب في الكلمة" [6].

أما عن إشاراته حول المعنى والدلالة فإنها تظهر في تقسيمه للكلام إلى مستقيم ومحال؛ فتقسيماته تقوم على أساس مراعاة السياق اللغوي أولا في كيفية ارتباط الوحدات اللغوية فيما بينها، ثم على أساس مراعاة سياق الموقف أو ما يناسب الواقع والعالم الخارجي. يقول: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، و سآتيك غدا.

وأمّا المحال: فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس.

وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر، ونحوه ...

و أمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس" [7]

فمطالب السياق اللغوي تفرض أن تتلاءم اللّفظة مع الألفاظ الأخرى؛ أي أن يكون توافق بين مواقع الألفاظ كما هو الحال في التوافق بين (أتيتك وأمس، وسآتيك وغدا) في المستقيم الحسن، وهذا يعني أن التوافق الدلالي بين الألفاظ يعد مطلبا أساسيا في الأداء اللغوي السليم، لأن التوافق الدلالي بين الألفاظ هو ما يحقق الانسجام داخل السياق اللغوي.

أما ضرورة التوافق بين التركيب اللغوي الصحيح نحويا لا يقود بالضرورة إلى معنى صحيح دائما، بل قد يؤدي إلى عدم فهم أو عدم التسليم بصحة الدلالة، وهذا طبعا لعدم توافق التركيب مع العقل والواقع الذي يرتبط مع التجارب الاجتماعية للأفراد، والتي تؤدّي إلى رفض أو قبول دلالة التراكيب.

فسيبويه اهتّم بالنحو، واهتم بالواقع، وهو جزء من اهتمامات البلاغيين، ولم يكن النحو عنده مقصورا على الإعراب ففي "باب أم" إذا كان الكلام بها بمنزلة "أيّها" و"أيّهم" أزيد عندك أم عمرو؟ يرى "واعلم انك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقى، وإنما تسأله عن أحد الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأوّل فصار الذي لا تسال عنه بينهما، ولو قلت: ألقيت زيدا أو عمرو؟ كان الجائز هنأن أو قلت: أعندك زيد أم عمرو؟ كان كذلك"[8].

فتغيّر ترتيب عناصر الجملة مرتبط بدلالة السياق أو المقام، ويعلّق صالح بلعيد عن ذلك بقوله: "فنرى من خلال هاتين العبارتين (لقيت زيدًا أم عمرو؟) و (زيدا لقيت أم عمرو؟) أن سيبويه حين يتحدث عن تقديم الفعل أو الاسم مما هو صحيح وجائز في النظام

اللّغوي للعربية فإنّه يشير في ذلك إلى ارتباط التراكيب بالسياق الكلامي، والموقف الذي يقال فيه"[9].

فاهتمام سيبويه بالمقام كان واضحا من خلال قوله السّابق، وليس هذا وحسب، بل نجده في مواضع أخرى أيضا يؤكد على ضرورة مراعاة المعنى؛ فنجده في "باب ما لا يجوز أن يندب" يعرض كذلك فعن (وا رجلاه) و(يا رجلاه) يقول: "وقال الخليل إنه قبيح وأنّه لا يقال"[10].

فهو يرى – الخليل – أنّ القبح في التركيبين لأنهما مبهمان. كأنّ التبيين في الندبة غير مستحسن لأننا لا نتفجع على من لا نعرف.

وقد ذهب سيبويه إلى أبعد من ذلك حين قال بحذف أحد عناصر الجملة إذا كان في السياق ما يدلّ عليه، كما أنه قد حكم على صحّة الكلام كتركيب وخطئه من خلال الموقف الذي يرد فيه فيقرر أن جملة: "أنا عبد الله منطلقا" خاطئة مرة وصحيحة مرة أخرى؛ فهي خاطئة إذا جاءت من الذي يعرفك وتعرفه فإنما هو يخبرك بالانطلاق، فما إن يقول: "أنا" أغناك ذلك عن اسمه لأنك تعرفه، ولأنّ المضمر لا يضمر إلاّ إذا عرف صاحبه، وهي صحيحة أو حسنة إذا جاءت ممن لا تعرفه، أو كان الناطق بها في موضع تجهله فيه، فسألته: "من أنت". فأجاب: "أنا عبد الله منطلق في حاجتك" فكان ذكر الاسم جوابا للسؤال، ولأن الناطق في موضع مجهول مضمر، فكان لزاما ذكر الاسم لكي تعرفه، وإن قال: "أنا" ولم يذكر اسمه لم يغنك ذلك عن معرفته ولأنك تجهله، والمضمر لا يضمر إلاّ جهل صاحبه، بل إنه يحتاج إلى اسم ظاهر، فالتعبير واحد، وهو سليم نحويّا، ولكنه مرة محال ومرّة حسن، وإنّما أخذ ذلك الحكم من خلال الموقف أو السياق.[11]

من خلال الأمثلة السّابقة الذكر وغيرها مما هو موجود في كتاب سيبويه يمكن القول: إنّ المعنى عند سيبويه يستمد معطيات النظام الداخلي للبناء اللّغوي، كما يستمد من معطيات السياق الاجتماعي الذي يكتنف الاستعمال اللغوي.

**2- ابن جني [ ت392 هـ]**

بعد الحديث عن جهود سيبويه نحاول أن نبحث في جهود أحد أعلام اللّغة والنحو في

القرن الرابع الهجري وهو: "ابن جني"، الذي اهتم بالسياق أو المقام وبيّن دوره في تأدية المعنى.

لقد كان ابن جني على إدراك واضح بهذا الجانب – جانب المقام ودوره في تأدية المعنى – فعرض له في أكثر من موضع، منها ما قرر فيه أنّ المعاني قد لا يوصل إليها إلاّ بالظروف التي أحاطت بها ومن ثم لا ينبغي أن يكتفي اللغوي بالسماع، بل ينبغي أن يجمع إليه الحضور والمشاهدة [12] لأن معاينة أحوال العرب ووجوهها في كلامها أبلغ وأصدق من أيّ رواية أو حكاية جيلا بعد جيل لأنّه قد يطرأ عليها التزييف والتغيير، ومثال ذلك قول أحد الشعراء*:

**تَقُولُ – وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا - أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ!****

فلو رويت الحكاية من غير أن يذكر – صك الوجه – لفهمنا منها أنّها متعجّبة منكرة، لكنّه لما حكى الحال فقال: (وصكت وجهها) فهم من ذلك قوّة إنكارها وتعاظم الصّورة لها. يقول ابن جني: «هذا مع أنّك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل: (ليس المخبر كالمعاين)، ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: وصكّت وجهها، لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها» [13]

فللحضور والمشاهدة دور كبير في فهم الكلام والإحاطة بملابساته، كما أنّها «تجعل أسفل النّاس من الحمّالين والحمّامين والسّاسة والوقادين أكثر فهمًا لدلالات شعر الفرزدق من أبي عمرو بن العلاء إذا أخبر عنه ولم يحضره ينشده» [14]

وذلك أن الدلالات النفسية تتولّد من الحضور ومعرفة الحال، فمجرّد رؤية وجه الشخص تفهم مقصوده ومراده – طبعا أثناء حديثه - . وهذا ما بيّنه ابن جني بقوله: «أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه وجعلها دليلا على ما في النّفوس. وعلى ذلك قالوا: "ربّ إشارة أبلغ من عبارة» (...)

وقال لي أحد مشايخنا – رحمه الله – أنا لا أحسن أن أكلّم إنسانا في الظلمة."[15]

فملاحظة ملامح الوجه قد تعبّر عما لا يعبّر عنه الكلام، كما أنها قد توصل ما يعجز الكلام عن إيصاله. لتقدم للسامع أو المتلقّي معانٍ لا يمكنه الاستغناء عنها في فهمه الخطاب.

ومن بين النقاط الأخرى التي تعرض فيها ابن جني لموضوع سياق الموقف أو سياق الحال يمكن الحديث عن مدى تعلّق سياق الموقف بالدلالة في مسائل الحذف، حيث يقول في نصّ مدركًا العلاقة بينهما: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه وليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك في التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا في نفسك إذا تأمّلته. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلا! فتزيد في قوة اللفظ بـ "الله" هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك"[16].

فالدلالة تفهم من اللفظ أو من سياق الحال، فإذا فهمت من سياق الحال يجوز حذف اللفظ، وأمّا إذا لم يحمل سياق الحال تلك الدلالة فلا يجوز أن يحذف اللفظ و"على هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة. فأمّا إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإنّ حذفها لا يجوز؛ ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأبله على رجل، أو رأينا بستانًا وسكت لم تفد بذلك شيئًا، لأنّ هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان، وإنّما المتوقّع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلّفت علم ما لم تدلل عليه، وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف.

ومن ذلك ما يروى في الحديث: "لا صلاة لجار المسجد إلاّ في المسجد": أي صلاة كاملة أو فاضلة، ونحو ذلك ..."[17]

وابن جني يركز على هذه القضية – حذف اللفظ إذا ورد في سياق المقام ما يدلّ عليه – ويورد لها العديد من الأمثلة منها قوله: "وكذلك يقول: سألناه فوجدناه إنسانًا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا

أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق. قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيما أو لحزا أو مبخّلا أو نحو ذلك"[18].

وختاما فإنّ آراء ابن جني هذه تؤكّد على شدّة اهتمامه بسياق المقام ودوره في بيان المعنى المقصود دون غيره من المعاني. وقد اتخذت آراؤه طابعًا متميزًا في معرفة وفهم الدّلالة، بل إنّ الدلالة لن تكون مفهومة وواضحة إذا لم تقترن بالمقام الذي وردت فيه، ولعلّ الحقّ معه في ذلك، فتخيّل نفسك تسمع في الإذاعة إعلانًا إشهاريًا عن نوع من أنواع السيارات، وقارنه مع إعلان مشابه في التلفاز، ففي الأوّل لا يمكنك تخيّل شكل السيارة كما هي مهما سمعت من الأوصاف بعكس الثانية، و هنا يظهر الفرق بين المخبّر والمعاين.

وعدا سيبويه وابن جنّي هناك الكثير من الإشارات المتفرقة والمتعلقة بالسياق المقامي في الدرس اللّغوي العربي القديم، وهي تنمّ عن اهتمامهم وإلمامهم بعناصر السّياق المقامي ودوره في تأدية المعاني.

**ثانيا: السياق المقامي عند البلاغيين**

الاهتمام بالمقام من صلب الدراسات البلاغية العربية القديمة، فالبلاغيون من قال "لكلّ مقام مقال"، وبالتالي يتناول هذا العنصر أهمّ و أبرز الإشارات التي اهتمت بهذا الموضوع.

**- الجاحظ: [ت 255 هـ]**

لقد كان عمل الجاحظ وما تركه في هذا الميدان من مؤلفات موردًا للباحثين، ودليلًا على تفكيره اللغوي الثاقب.

ففكرة "لكل مقام مقال" لم تكن غريبة عند الجاحظ، وقد قرر فكرة السياق حين ذكر الصفات الثلاث التي يجب أن تتوفّر في الكلام لكي يكون بليغًا، وأوّلها رشاقة اللفظ وعذوبته مع اليسر والسهولة وهو خاصّ باللفظ، وثانيها خاصّ بالمعنى؛ وهو اعتماد المعنى الظاهر القريب الواضح والعزوف عن الغموض والإضمار، وثالثها خاص بأحوال المقام وهو توجيه للكلام، فيكون بكلام الخاصة إن كان المقصد الخاصّة، ويكون بكلام العامة إن كان المقصد العامة.

فعن قضية اللفظ والمعنى، يرى الجاحظ أنّ المعاني متاحة لجميع الناس وفي متناول أيديهم. فيقول: « والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي والمدني، وإنّما الشأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللفظ، وسهولة المخرج وكثرة الماء، وفي صحّة الطبع و جودة السبك .."[19].

فمن خلال هذا القول نفهم أنّ الجاحظ يهمل المعاني وشأنها في البلاغة، كما يشير إلى أنواع مختلفة من المعاني وإنما المتكلم – الشاعر على حدّ تعبيره – يدّعي أنها من بنات أفكاره.

وفي موضع آخر نجد الجاحظ يسوّي بين الألفاظ والمعاني لأنّ اللفظ السخيف يستعمل في المعنى السخيف والعكس.

وما يقصد بالطرح في الطريق بالنّسبة للمعاني أو الألفاظ هو الحال التي تكون عليها قبل تركيبها وتنظيمها في جمل مفيدة معبّرة، وطرحها في الطريق قرين وضعها في قوائم المعجمات.

وهي في ثنايا الكتب وتنتظر صوغها وتركيبها في عبارات وجمل صالحة للتخاطب لتؤدي معاني مختلفة. وما يقابل هذه المعاني المطروحة ليست الألفاظ لأنها هي الأخرى معينة بالطرح والسقوط.

وإنما يقابلها السبك والنسج والتصوير، ويقصد بذلك التّركيب أو ما يسميه الجاحظ بـ **النظم**.[20]

ولعل الجاحظ عند اهتمامه الكبير بالألفاظ ومدى أهّميتها في بلاغة وفصاحة الكلم، لا يعني أن يقدمها على المعاني لأنها تحلّ من الألفاظ محلّ الروح من الجسد. وعليه وكما يذهب عبد العزيز عتيق فإنّ «البلاغة تتحقق بالمزاوجة والمطابقة بين اللفظ والمعنى وتعطي أسلوبًا قويّا محكمًا، وأنّ نظم الألفاظ التي يتطلّبها المعنى تتيح لجوهر هذا المعنى في الوضوح والبروز فنظم الكلام هو الذي يجعل البلاغة مؤثرة في النفوس"[21].

واهتمام الجاحظ باللفظ والمعنى هو ما قاده إلى فكرة مراعاة، ففي مسألة المطابقة بين الألفاظ والمعاني من خلال النظم يقسم تلك المطابقة و يصنفها في أربعة أنواع:

- مطابقة بين اللفظ والمعنى.
- مطابقة بين الكلمة والكلمة.
- مطابقة بين الكلام والمستمع.
- مطابقة بين الكلام والمستمع وبين مقتضى الحال.

وقد لخّص الجاحظ هذه المقامات قائلا: «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلامًا، ولكلّ حالة من ذلك مقامًا، حتّى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات ..." [22]

فأكثر شيء يخدم المقام هنا هو المطابقة بين الكلام والمستمع وبين مقتضى الحال، وما يفرضه من جملة الظروف والملابسات التي يجري فيها الخطاب، أي أنّ الكلام لن يكون واضحًا، ومفهومًا إلاّ إذا أرجع إلى مقامه الأصلي وسياقه الحالي الذي ورد فيه، ومن ذلك شخصية كل من المتكلّم والسامع وتكوينها الثقافي، ومجموعة الظروف الاجتماعية الخارجة عن النشاط اللّغوي « ويتجلى هذا فعلا من خلال قول الجاحظ هذا والذي ساقه عن صحيفة بشر بن المعتمر، لأنّ الكلام في هذه الصحيفة كان انطلاقا من الحال التي يكون فيها الخطاب بين المتكلم والمستمع مباشرة فالكلام كان مختصًّا بفنّ الخطابة»[23].

وتعتبر الخطابة من أهمّ الفنون التي اهتمّ بها الجاحظ ورأى ضرورة مراعاة مقاماتها. يقول عنه جميل عبد المجيد: «ويمثل الجاحظ بأهمية الخطابة وضرورة مراعاة حال المستمعين وظروفهم الراهنة في مواضع عدّة وذلك أنّ الخطابة تعدّ من أرقى صور البلاغة»[24].

والجاحظ في حديثه عن الدلالات وأنواعها سمى إحداها دلالة الحال أو النصبة، وهذا وجه آخر من أوجه اهتمامه بالمقام لأنّ دلالة الحال عند معرفة الظروف والأحوال الملابسة للمقام « ويفهم من هذا أنّ النصبة هي الوضعية التي تكون عليها الأجسام والتي بفضلها يتوصّل الإنسان إلى استخراج المعنى الذي يكمن فيها فهذه الوضعية أو هذه الحال للأجسام هي التي تقوم مقام أدوات التعبير الأخرى كاللّفظ والإشارة وغيرهما» [25]

من خلال هذه الإشارات يظهر أنّ الجاحظ كان على وعي بأهمية السياق المقامي ودوره في كشف المعاني وإن كانت إشاراته متفرقة بين مؤلفاته فإنها تبدو في شكل آراء واضحة المعالم. خاصة فيما يتعلق بدلالة النصبة.

**- عبد القاهر الجرجاني:** [ت 471 هـ]

يعدّ تراث عبد القاهر الجرجاني من أكثر النصوص التي التفّ حولها القراء قديمًا وحديثًا، فكتاباه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" من أكثر المصادر التي ألهمت القرّاء ولا تزال، ولعلّ السرّ في ذلك يعود إلى نوعية القضيّة التي طرحها؛ فقضيّة عبد القاهر أو قضيّة كتابيه قضيّة جوهرية تتعلّق بمستويات الكلام، تلك المستويات التي تبدأ من مستوى الكلام العادي إلى مستوى الكلام المعجز المتمثل في القرآن الكريم، وبينهما مستوى الكلام الأدبي الذي وقف الجرجاني عنده مطوّلاً قصد الإلمام بخصائصه وتحديد مقوماته.

وعبد القاهر الجرجاني في حديثه عن مستويات الكلام تطرّق إلى قضايا كثيرة هامّة وأساسية بالنسبة للدرس اللّغوي والبلاغي على حدّ سواء، ومن بين القضايا التي تطرّق لها قضيّة السياق المقامي؛ فكتابه "دلائل الإعجاز" «ينفرد بدراسة الموضوعات النحوية من وجهة معنوية (أي الأغراض في الكلام حسب السياقات المختلفة) ويؤكّد على جانب من بناء الكلام وصلة معانيه بعضها ببعض، وقد أنفق بهذا جهدًا في تبسيط قواعد النحو ... لذا نلاحظ أنّه قد أحدث أفكارًا في كتابه هذا نتيجة التفاعل بين الأفكار النحوية والبلاغية التي عمل على دفعها إلى مراحل متقدمة مؤكِدًّا على وظيفة الكلم في إطارها الذي صيغت فيه، وهدف بجهده إلى دراسة التركيب اللغوي في الأساليب المتنوعة للتعبير عن المعنى داخل السياق المفيد ..." [26]

فأهمية الكتاب تكمن في ربط صاحبه الموضوعات النحوية بمعاني الكلام، وصلة معاني الكلام بعضها ببعض، وهذا من خلال تبسيط قواعد النحو وبيان أغراض الكلام حسب السياقات المختلفة، وقد تجاوز فيه عبد القاهر الجرجاني المستوى الأول (الشكلي) إلى مستوى التركيب داخل السياق، وتندرج جهوده هذه وتتجلّى من خلال نظرية النّظم، ودلالة الألفاظ حسب هذه النظرية نوعان: [27]

دلالة أولى في نفسها.

- دلالة ثانية في نظمها؛ أي دلالة اللفظة باعتبار ما يجاورها من الألفاظ الأخرى بما في ذلك من مراعاة لقوانين النحو.

إذن فاهتمام عبد القاهر الجرجاني بالسياق المقامي يأتي في سياق حديثه عن نظرية النظم والتي قوامها ثلاث دلالات: الدلالة النحوية، الدلالة التراتبية، الدلالة البنائية.

فعن الدلالة النحوية يركز عبد القاهر الجرجاني على ضرورة الاهتمام بالنص أو الرسالة لأنّه تصوّر النص على أنّه كيان له بناؤه الخاص، وهذا البناء لابدّ أن يكون له روابط وعلاقات، أي لابدّ من وجود وحدات تكونه وهذه الوحدات هي التي يتظهر فيها النظم سواء أكان صحيحًا أم فيه اضطراب، ولهذا يقول: « واعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه» [28]

معنى هذا أنّ عبد القاهر يقرن بين النظم وعلم النحو، ويوحّد بينهما ويفرّق بين قوانين النحو وأصوله، فعلم النحو يتكوّن من شيئين: العلم والأصول. والنظم يعني عدم الزّيغ عن هذه القوانين والأصول والإلمام بطرق النّحو، وعدم التخلّي عن إشاراته التي أشار إليها؛ أي أن أصول النحو تنتمي إلى مجال قوانين اللغة أي قوانين التركيب، في حين ينتمي علم النحو أو النظم إلى مجال الخصائص الفنية والأدبية للكلام.

وقد أثار عبد القاهر الجرجاني أثناء حديثه عن النظم مسائل أساسية مثل: فصاحة الكلمة، خلوّها من الوحشية والغرابة، ورأى أنّ النظم درجات أي مستويات، وأن الميزة الأساسية للنظم لا تكمن في الصّحة الإعرابية فقط، بل في الجودة والناحية الفنّية، لأنّ غرض النحو عنده ليس الصحّة المطلقة والإعراب وعدم تجاوز القاعدة النحوية فقط، وإنّما كذلك فيما تثيره هذه التراكيب من تأثير في النفس، وهو ينفي أن يكون "مردّ الفصاحة إلى الكلمة المفردة، أو الدّلالة، وإنّما مردّها عنده إلى النظم أو ما نسمّيه الأسلوب وخصائصه وطريقة تركيبه" [29]

وبالتالي معنى الكلمة المفردة لا يهتّم به عبد القاهر الجرجاني بقدر ما يهمّه معناها في التركيب، أي في نظمها وسياقها الذي ترد فيه، لأنّه هو الذي يحدد لها قيمتها وأهميتها «فينبغي أن لا ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصّورة التي بها يكون الكلم إخبارا، و أمرًا، و نهيًا، واستخبارًا، وتعجّبًا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلاّ بضمّ كلمة إلى كلمة، وبناء لفظ على لفظ. هل يتصوّر أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدّلالة حتى تكون هذه أدلّ على معناها الذي وضعت له مع صاحبتها على ما هي موسومة به، حتى يقال: إن "رجلًا" أدلّ على معناه من "الفرس" على ما سمّي به»[30]

وحديثه عن فصاحة الكلمة يقود إلى الحديث عن الدّلالة الثانية الخاصة بالتراتبية، والمقصود بهذه الدلالة الثانية علاقة الكلمة مع الكلمات الأخرى وارتباطها بها وما يحدثه هذا الارتباط من تصورات لمحتوى النّص، ويتّضح هذا من خلال قوله: «واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشّك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتّى يعلق بعضها ببعض و يبنى بعضها على بعض ..." [31]

لأنّ اللّغة هي التي توفّر للأديب إمكانات عدّة ومجالات فسيحة للتّعبير، فيكون كلّ تعبير وما يستخدم فيه من عبارات ذات أبعاد خصوصية موافقًا مقامًا خاصّا يهدف إليه صانع النصّ، ولهذا نجده يربط الصياغة بالسياق، ولا يمكن أن يكون هناك تفاضل بين كلمتين دون النظر إلى السياق الذي وردتا فيه ومدى انسجامهما فيه، فالكلمة الواحدة يمكن أن تكون حسنة في موضع وغير حسنة في موضع آخر. يقول: " وممّا يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروقك و تؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر " [32]

معنى هذا أنّ الكلمة لا تحافظ على قوّتها الفنية وفصاحتها إلاّ إذا كان مدلولها مناسبا لمدلول الألفاظ التي تجاورها، وفي هذا يكمن جمال النّص الأدبي، فإذا كانت الألفاظ مناسبة لمقامها كانت غير متنافرة، ومن ثمّ فإن الكلم في نظره لا قيمة له من حيث هو حروف ووحدات لها و إنّما أهميّته تكون في بلاغته التي تتكون له من حسن نظم وحداته

وجعلها فصيحة قوية.

والإمام الجرجاني في رفضه لفصاحة الكلمة المفردة – كما رفضها البلاغيون قبله كابن سنان الخفاجي مثلا - إنّما يشير إلى بيان إعجاز القرآن الكريم من خلال نظمه وتأليفه. ورفض أن يكون للألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة من حيث أصواتها أو معانيها دخل في الإعجاز، لأنّ ذلك يعني أن تكون الألفاظ معجزة بأصل الوضع اللّغوي حيث يقول: «وبهرهم أنّهم تأمّلوه سورة سورة، وعشرًا عشرًا، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة يبنو بها مكانها، و لفظة ينكر شأنها أو يرى أنّ غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أحرى و أخلق، بل وجدوا اتّساقًا بهرَ العقول، وأعجز الجمهور، ونظامًا والتئامًا، وإتقانًا وإحكامًا" [33]

وقد أثار عبد القاهر الجرجاني مسائل أساسية في الصّياغة مثل ما يحتاجه الكلام من توكيد أو تقديم وتأخير، و تعريف وتنكير، وحذف وذكر، وغير ذلك من مسائل التعبير ورأى أنّ النظم هو الذي يحدّد مرتبة التفاصيل بين الألفاظ في مواضعها من عملية النظم بأنّ الغرض ترتيب المعاني في النفس ثمّ النطق بالألفاظ على حذوها [34]

و أمر عبد القاهر الجرجاني الشعراء بمعرفة كل هذه المسائل الخاصة بالتعبير لـ "أنّه إذا كان النظم سويّا والتأليف مستقيمًا كان وصول المعنى إلى قلبك تلو وصول اللّفظ إلى سمعك"[35].

لأن المتكلّم إذا اهتمّ بانتقاء ألفاظه بما يتّفق ومستوى سامعه أدّى الغرض المقصود.

وكان عبد القاهر الجرجاني كثيرًا ما يلجأ إلى الموازنة بين الأبيات الشعرية لشعراء كثيرين ليبين سبب الجودة في بعضها وعدم وجودها في البعض الآخر، حيث يعمد إلى تفكيكها ليوضّح كيف ينبغي أن يتعامل القارئ مع النصّ، وكيف تكون قراءته له، من ذلك تفكيكه لأبيات الشاعر "إبراهيم بن العباس" في مدح محمد بن عبد الملك الزيات:

**فَلَوْ إِذْنَبَا دَهْرٌ وَأَنْكَرَ صَاحِب *** وسَلَّطَ أَعْداء وغَابَ نصيرُ**
**تَكُونُ عَن الأَهْوازِ دَاري بنجوة *** وَ لَكِن مَقَادير جَرَت وأمورُ**
**وإنّي لَأَرجُو بَعْدَ هذا مُحمدا *** لَأَفْضَلُ ما يرجى أَخُ و وزيـرُ**

يعلق عبد القاهر على هذه الأبيات بحيث يبني تصوره له على طريقة إخراج هذه الأفكار من خلال المعاني النحوية وحسن تفاعل الشاعر مع الألفاظ حسب تصوره وجودة نظمها. فيقول: «فإنّك ترى ما ترى من الرّونق والطلاوة، ومن الحسن والحلاوة، ثمّ تتفقد السبب في ذلك فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو " إذنبا" على عامله الذي هو "تكون" وإن لم يقل: فلو تكون على الأهواز داري بنجوة إذنبا دهر، ثمّ إن قال: "تكون" ولم يقل "كان" ثمّ أن نكر الدهر ولم يقل: "فلو إذنبا الدهر" ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بعد. ثم أن قال: "و أنكر صاحب" و لم يقل: "وأنكرت صاحبًا"... وهكذا السبيل أبدًا في كلّ حسن ومزية رأيتها قد نسبا إلى النظم"[36]

يظهر من هذا التفكيك أنّ القارئ يندمج في النصّ، وهو لا يستطيع ذلك إلاّ إذا عمد إلى تفكيك عناصره ليكشف عن الكيفية التي شكله بها صاحبه، ومن ثم يكون القارئ مشاركا للمبدع في تشكيل الدلالة. فعبد القاهر هنا يحاول الولوج إلى نفسية الشاعر الذي كان يفاضل بين حالاته النفسية، وينتقي منها أفضلها محاولا التأليف والانسجام بين الألفاظ.

أما الدلالة الثالثة المتمثلة في البنائية فإنها تعني وحدة التأليف بين اللّفظ والمعنى، فكلّ تفكير بالنسبة لعبد القاهر الجرجاني لابدّ وأن يصحبه عمل ما إذ يرى «أنّ الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنًى أن يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أوّلا في النطق»[37]، فترتيب الألفاظ في النطق تابع لترتيب المعاني في النفس «والعلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[38]

إذن فالجرجاني يؤكد على ضرورة المطابقة بين اللّفظ والمعنى داخل التركيب من خلال عملية النظم، وللعلاقات التركيبية بين الكلمات في الجملة مجالات للدراسة هي:

- دراسة البنية الساكنة (النحوية) للجملة خارج السياق الكلامي.
- دراسة البنية المتغيرة (المعنوية) للجملة ضمن السياق الكلامي و الحال.

ومن جهة أخرى فقد عرض عبد القاهر الجرجاني لدلالة النظم ودرجات هذه الدلالة

فيقسم النظم أو الكلام إلى ضربين «ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحده وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلًا بالخروج على الحقيقة فقلت "خرج زيد" وبالانطلاق عن عمرو فقلت: "عمرو منطلق"، وهذا على القياس، وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحده ولكن يدلّك اللّفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللّغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل ... ألا ترى أنّك إذا قلت: هو كثير رماد القدر، أو قلت: طويل النجاد ... فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرّد اللّفظ، ولكن يدلّ اللّفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنًى ثانيا هو غرضك كمعرفتك من كثير رماد القدر أنّه مضياف، ومن طويل النجاد أنّه طويل القامة" [39]

أوّل ما يلفت انتباه القارئ لهذا النص هو أنّ صاحبه حدد مادة موضوعه في أوّل كلمة من كلامه هذا وصرّح بأنها تكمن في الكلام "الكلام على ضربين" وكلمة "كلام" توحي بأنّ موضوع الكلام ليس هو اللغة وإنّما الكلام، أي طريقة من طرق استخدام اللغة ذلك الاستخدام الذي يجعلها ذات غرض حيوي مؤثر لا يمكن أن يكون منطويًا على بعد واحد و إنّما يكون متعدد الأبعاد.

بالإضافة إلى ذلك أنّ هذا النّص منصبّ على الكلام الذي يكون له معنًى أي الكلام السامي الذي يصل إلى مستوى الظاهرة. والمقصود بالظاهرة هي التي توظف المعنى من أجل توليد معنًى آخر مستنبط منه أي "الدلالة الثانية" على حدّ تعبير عبد القاهر. ولكن هذه الدلالة الثانية التي تستنبط المعنى الأول "الحرفي" لا يضطلع بها صانع النّص وحده وإنما يشاركه في ذلك قارئه؛ فالعمليات إذن مشتركة بين منشئ النص ومتلقيه، والوحدات التي يتكوّن منها الكلام تشير إلى دلالات عرفية متواضع عليها وهي التي يسمّيها الجرجاني المعاني الأوائل أي المعنى الحقيقي. وثبوت العلاقة الحقيقية بين الوحدات ومدلولاتها يؤدّي إلى إلغاء المسافة بين نطق الكلام ومتلقّيه، فجملة "خرج زيد أو عمرو منطلق" تؤدي معناها مباشرة ويفهمها المتلقّي بمجرّد سماعها من دون تدبّر، وهذا هو المقصود بقوله:

"بدلالة اللفظ وحده" ومعنى هذا أنّ عبد القاهر الجرجاني يريد أن يشير إلى تعدّد دلالات الألفاظ، فالدلالة التوقيفية الاجتماعية تختلف عن دلالة المعاني الثواني، لأنها في المعاني الأوائل تؤدّي وظيفة الإخبار أو الإعلام فقط، ومن ثم فإنها تكون مجرّد وسيلة توصيل لخبر مقصود بذاته ولذلك هذا الضرب من الألفاظ بالحقيقة في قوله: "أن تخبر عن زيد على الحقيقة" لأنّ الألفاظ فيها عارية من أيّ عمق يحيّر القارئ بالوقوف عندها طويلًا لأنّها متعلّقة بالحقيقة التوقيفية وبالمواضعة.

أما بالنسبة للضرب الثاني من الكلام والذي يكون المقصود منه معنى المعنى فإنّ صانع النّص قد يستخدم فيه اللّغة بمعناها المتواضع عليه دون أن يقصد المعنى المباشر، وإنّما يستخدمها لكي يجعل من معانيها الحقيقية معاني أخرى يقصدها، بحيث إذا توقف القارئ عند المعاني الحقيقية لا يمكنه أن يتوصّل إلى مقصدية الكلام كونه لم يدرك المعنى الجديد المتولّد عن تلك المعاني، لأنّ دلالة الألفاظ ليست ثابتة ولا مستقّرة، فلكلّ لفظ دلالة ولكن هذه الدلالة نفسها قد تفضي في نوع آخر من الكلام إلى دلالة ثانية تكون هي المقصودة بالنسبة للمتكلّم، إلاّ أنّ المتلقي لا يدرك هذه المعاني الثواني بسهولة، وإنّما يدركها عن طريق الاستدلال، وبالتالي يجب على المتلقّي أن يستحضر ملكة الاستدلال، وهذا الأخير – الاستدلال – يكون مؤسسا على مرجعية مشتركة بين المتكلّم و المتلقّي.

ويؤكد الإمام الجرجاني على توافق النظم مع مراعاة الحال أو الموقف بقوله: " ... وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"[40]

فالنص بالنسبة لعبد القاهر الجرجاني تابع لترتيب المعاني في النفس.

ويمكن تلخيص العلاقة بين اللفظ والمعنى في المستوى التركيبي في المخطط التالي:

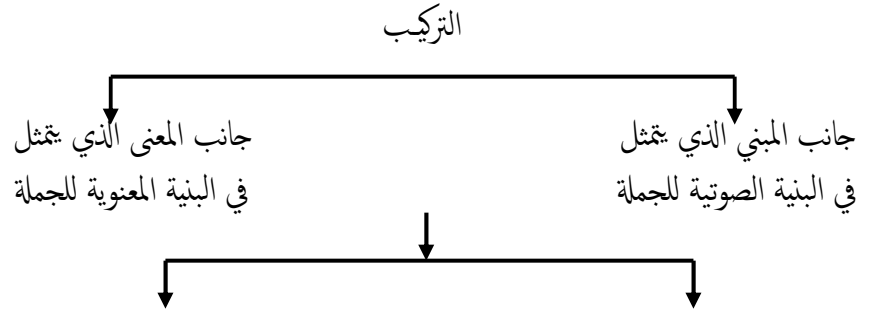


وختاما لآراء عبد القاهر الجرجاني يمكن القول بأن جهوده ذات قيمة كبيرة وهامّة حيث «كان كتابه مرحلة جديدة في تاريخ علم اللّغة العربية، وهي مرحلة الدراسة الوظيفية للغة العربية"[41]

وهي تعتبر ثالث مرحلة من مراحل الدراسات العربية*** لأنّها تعتبر دراسة شاملة للعلاقة بين اللّفظ و المعنى في مستوى التركيب.

**- أبو يعقوب السّكاكي [ ت 626 هـ]:**

تعتبر جهود السكاكي وآرؤه حول سياق الموقف بداية مرحلة جديدة للاهتمام بفكرة مقتضى الحال؛ هذه المرحلة هي مرحلة الضبط والتقعيد لهذه الفكرة؛ إذ تصبح أساس البلاغة. يقول السكاكي: «وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادقة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال»[42].

كما أنّه من أجل هذه الفكرة قام علم المعاني الذي يقول السكاكي في تعرفه «هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[43].

وفي إطار هذا العلم يجمع السكاكي جلّ مباحث النظم عند عبد القاهر الجرجاني مضيفًا إليها أخرى، ويصوغ كل ذلك صياغة علمية منظمة وفق قوانين في إطار فكرة مقتضى الحال؛ إذ يتعامل مع هذه المباحث بوصفها مقتضيات، مصنّفًا إياها في الجملة الخبرية بحسب مكوناتها – المسند، المسند إليه – وانتظامها مع جملة أخرى مؤكّدًا على مجئ كلّ مقتضى على ما تمليه الحال، و في ذلك يقول: «... فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفًا وقوة، وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب (...) وكذا وإن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها، والإيجاز معها أوالإطناب ...»[44].

والأحوال والمقتضيات منوعة ومتعددة بحسب المواقف، «فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، وجميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[45].

والسكاكي يصنف هذه المقامات بناء على:

- المقاصد: التشكر، الشكاية، ...
- المخاطب: بناء الكلام على الاستخبار أو الإنكار، الكلام مع الذكي أو الغبي، ...
- سياق المقال (السياق اللّغوي): مقام الكلمة مع الكلمة.

وما أجمله السكاكي من أحوال ومقتضيات فصّله على مدار أربعة فنون:[46].

* الفن الأول: في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري.
* الفن الثاني: في تفصيل اعتبارات المسند إليه.
* الفن الثالث: في تفصيل اعتبارات المسند.
* الفن الرابع: في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب.

وظروف المخاطبين وما يتصل بحياتهم الثقافية والاجتماعية له أهمية كبيرة في فهم النص وتحليله، وهذا ما أشار إليه السكاكي عند حديثه عن مناسبة الجمع بين الألفاظ دون الآخر بالنظر إلى كونها تنتمي إلى حقل واحد يعرف من خلال الخلفيات الاجتماعية والثقافية للمخاطب. يقول: «... و لصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا الفن إلى التنبّه لأنواع هذا الجامع والتيقظ لها (...) فمن أسباب تجمع بين: صومعة وقنديل وقرآن، ومن أسباب تجمع بين: دسكرة و إبريق و أقران»[47].

وما يبين هذه القضية ويوضّحها أكثر ما يورده السكاكي في تحليل قوله عز وجل: ﴿**أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رفعَتْ وَإِلَى الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَت**﴾[48].

فالمخاطب إن لم يكن على دراية بالعرب ويعرف ما يتعلّق بحياتهم الاجتماعية وكيفية معاشهم وكذا الوسائل المسخّرة لها قد يستغربي هذا الجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض؛ وذلك «لبعد البعير عن خياله في مقام النظر، ثمّ لبعده في خياله عن السّماء، وبعد خلقه عن رفعها، وكذا في البواقي»[49].

لكن العارف لحياة العرب وما يتصل بها من الناحية الاجتماعية والثقافية يمكنه أن يستسيغ الجمع بين هذه الأشياء وذلك إذا نظر إلى «أنّ أهل الوبر إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي، كانت عنايتهم مصروفة، لا محالة، إلى أكثرها نفعًا، وهي الإبل. ثمّ إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصل إلاّ بأن ترعى وتشرب، كان جلّ مرمى غرضهم نزول المطر، وهمّ مسارح النظر عندهم السماء، ثمّ إذا كانوا مضطرّين إلى مأوى يأويهم، وإلى حصن يتحصّنون فيه، ولا مأوى ولا حصن إلاّ الجبال»[50].

وبالتالي تجمع الألفاظ والمعاني إلى بعضها في سياق واحد بحسب ما تفرضه عناصر المقام، وإذا تغيّر عنصر من عناصر المقام قد تؤدّي إلى تغيير في الجمع بين الألفاظ لأنّك «إذا شرعت في الكلام، فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام»[51].

وكخلاصة لجهود اللّغويين والبلاغيين يمكن القول إنّ دراسة سياق المقام مرت بمرحلتين:

- **مرحلة النشأة والتأصيل:** والتي درست فيها فكرة سياق المقام في إطار التنظير لبلاغة الخطابة – في الغالب – لأنّها تعد من أرقى صور البلاغة، بحيث يشترط في الخطيب الماهر المتمكن أن يراعي حال مستمعيه وظروفهم الراهنة، مما يفرض عليه إخضاع كلامه إخضاعا آنيا لهذه الظروف التي قد تتغيّر من لحظة لأخرى.

فالجاحظ في حديثه عن سياق المقام يشير إلى الشروط التي تتعلق ببلاغة الخطابة ومدى تأثيرها في نفوس المتلقين، ومن ذلك قوله: «إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضى الحاسد والعدو فإنه لا يرضيها شيء، وأمّا الجاهل فلست منه وليس منك، ورضي جميع الناس شيء لا تناله»[52].

كما ناقشوا فكرة مراعاة المخاطب من حيث طبقته (الخاصة، العامة، ...)، كما ناقشوا مقام الخطيب من حيث كونه متخصصا في علم من العلوم مثل علم الكلام، والرسالة أو الخطبة كذلك ناقشوها من حيث موضوعها.

لكن هذا لا يعني أنّهم قصروا اهتمامهم على بلاغة الخطابة فقط حيث نجد أيضا في بلاغة الرسائل مثلا، خاصة الديوانية، ... وغيرها من الأنواع.

- أما المرحلة الثانية فهي **مرحلة التقعيد** وفيها تم حصر عناصر المقام في:[53]

– المتكلم.

– السامع.

– علم النحو.

ومما يمكن ملاحظته أيضا أن العرب القدماء لم يفصلوا في شرح عناصر السياق المقامي، إنّما اهتموا بحصر أنواع المواقف بصفة عامة ومحاولة إخضاع النصوص لها، كما أنّ عنايتهم بالسياق اللفظي تبدو أكبر وأغلب على عملهم من العناية بالجانب المقامي وبيان أثره، وتفصيل عناصره، ويظهر ذلك أكثر ما يظهر في دراسة التراكيب والنظم.

**ثالثا: السياق المقامي عند الأصوليين**

الأصوليون هم علماء أصول الفقه أو الفقهاء الذين تحدّثوا عن الأدلة الشرعية للأحكام الفقهية، وقد «عرّف كثير من الأصوليين أصول الفقه بأنّه معرفة دلائل الفقه الإجمالية وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد»[54]

وبالتالي فقد اهتم هذا الفريق من العلماء بالسياق اهتماما كبيرا واعتدوا به وسيلة للكشف عن المعنى «وقد كان أول من أشار إلى السياق من الأصوليين الشافعي، الذي يعد أول من ألف في علم الأصول»[55]

وقد كان ذلك ضمن كتاب الرسالة الذي تحدث فيه عن اللسان العربي، وعن ذلك يقول: «إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان ما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يُخَاطِب بالشيء منه عاما ظاهرا يُراد به العام الظاهر، ويُستغنى بأول هذا منه عن آخره، وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهرا يعرف في سياقه أن يراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود في أول الكلام أو وسطه أو آخره"[56]

وإدراك الشافعي لفكرة السياق المقامي يعني أن علم الأصول كان يعتبر السياق المقامي قيمة مرجعية لفهم النص. فقد فطن الأصوليون إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأنها تؤدي دورا هاما في حياة المجتمع، وأنها نشأت لتلبية حاجات الإنسان، وينتهون إلى أنّه إذا كانت للألفاظ معان عرفية وكانت الدلالة الحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته فإنه لابد للكشف عن المعنى من معرفة قصد المتكلم بالقرائن المختلفة، وذلك لأن «دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته»[57]

وتنبّه كذلك الأصوليون في كثير من المواضع إلى أن دلالة الألفاظ المفردة والتراكيب تتعرض بسبب السياقات اللفظية والمقامية المختلفة إلى ألوان من التغيير الدلالي، ولذلك يجب الاستعانة بالسياقيين اللفظي والمقامي، ويتضح ذلك من خلال بحثهم للعام والخاص، حيث لا يراد باللفظ العام – غالبا – دلالته على العموم، وذلك أن «العموم إنما يعتبر بالاستعمال، ووجوه الاستعمال كثيرة، ولكن ضابطها مقتضيات الأحوال التي هي ملاك البيان»[58]

وتختلف تسمية القرائن المقامية من أصولي إلى آخر، حيث «يسمي ابن القيم القرائن الحالية الموجودة في اللفظ والدلالة على مراد المتكلم بـ: شاهد حال، أو جاري عرف"[59].

ويذهب ابن قيم الجوزية إلى أن الفقه قدر زائد على مجرد فهم اللفظ – أي فهم ظاهرة مجردا عن قرائنه وعن سياقه -، وليدلل على ذلك يسوق تعريف الجوهري [ت 393 هـ] للاستنباط بأنه كالاستخراج، وذلك ليس طريقة للاستنباط بل الاستنباط «فهم لوازم المعنى ونظائره ومزاد المتكلم بكلامه ومعرفة حدود كلامه بحيث لا يدخل فيه غير المراد، ولا يخرج منها شيء من المراد»[60]

وانطلاقا من هذه الإشارات الدلالية يمكن القول بأن الأصوليين كانوا مدركين لعناصر السياق المختلفة بشقيها اللفظي والمقامي، وضرورة الاستعانة بهما في الكشف عن المعنى وتحديده على أن مراعاة القرائن هي مرحلة تالية للعلم باللسان العربي، وأساليب العرب في المخاطبة والإبلاغ، وطرق الأداء، لأن هذه المعرفة لها مداها في فهم النصوص، وبيان الأحكام منها[61].

ويمكن القول بأن العلم بهذه الأمور هو علم بأصل القرائن، أي السياق الذي تستعمل فيه العبارات المختلفة ودلالتها في كل مرة، فـ"لابد من فهم الشريعة من إتّباع معهود الأميين – وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم – فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن يجري في فهمها على ما لا تعرفه"[62].

لأن الكتاب والسنة واردان بلغة العرب، الذين كانت لهم عادات في الاستعمال بما يتميز

صريح الكلام وظاهره ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، فوجب على طالب الشريعة أن يكون بلسان العرب في مناحي خطابها وما تنساق إليه أفهامها في كلامها[63].

ولأن اللغة لا تنفصل عن السياق الإجماعي فمن الضروري معرفة عادات العرب وأغراضهم في الأقوال والأفعال للوقوف على الظروف التي كانت تحف بنصوص القرآن الكريم عند نزوله، وما كان يستقر في ذلك المجتمع من تقاليد وعادات، وما كان يسود من تعامل وعلاقات في شتى الشؤون لأنّ معظم الآيات الكريمة كانت تنزل على أساس الوقائع والمناسبات [64]، فعن قوله عز وجل: ﴿وَ أَتِمُوا الحَجَ والعُمْرَةَ﴾[65] أمر بالإتمام دون الأمر بأصل الحج، وذلك لأن العرب قبل الإسلام كانوا يحجون، فغير الإسلام بعض الشعائر وأضاف بعضا، مثل الوقوف بعرفة، لذلك أمرهم بالإتيان جميع الشعائر وإتمامها[66] فعادات العرب وأغراضهم تمثل مناسبات عامة تعيق على فهم دلالات النص، ويمكن الإشارة كذلك إلى ما هو أخصّ منها و تلك هي مناسبة النص الخاصة وهي مرتبة به، ومعرفتها واجبة لفهمه وبالتالي يجب العلم بكل ما أحاط بالنصّ مما يمكن أن يوجه دلالة الخطاب، وقد أشار إليه أبو حامد الغزالي فقال: «... وقصد الخطاب يعلم بعلم ضروري يحصل من قرائن أحوال ورموز وإشارات وحركات من المتكلم وتغيرات في وجهه، وأمور معلومة من عاداته ومقاصده وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جنس ولا ضبطها بوصف»[67]

ويقصد أبو حامد الغزالي أن القرائن التي لا يمكن حصرها في جنس ولا ضبطها بوصف هي التي تتحكم في دلالة الخطاب وتبين المراد منه، وقد جعلها حسب الأمثلة التي أوردها تتعلق بمناسبة النصوص*.

وقد ذهب أبو حامد الغزالي إلى القول بأن هذه القرائن مستقلة في دلالتها عن اللفظ لأن «حركة المتكلم وأخلاقه وعاداته وأفعاله وتغير لونه وتقطيب وجهه وجبينه، وحركة رأسه وتقليب عينيه ... أدلة مستقلة يفيد اقتران جملة منها علوما ضرورية"[68]

فأبو حامد الغزالي هنا يجعل سياق المقام أو سياق الحال مستوى قائم بذاته كمستويات اللغة الأخرى.

يعتبر سبب نزول القرآن وتاريخه، والظروف التاريخية التي احتفت بالنصوص كلها – القرآن والسنة – من بين أهم القرائن والأدلة المتعددة التي يلجأ إليها الاجتهاد الفقهي والقضائي.[69]

انطلاقا من هذه الآراء يمكن القول بأن للظروف والملابسات المحيطة بالكلام أهمية كبيرة في تحديد المعنى لدى الفقهاء والأصوليين، وتجريد اللفظ عن هذه القرائن قد يذهب بالمعنى أو يخل به.

**رابعا: السياق المقامي عند المفسرين:**

يعرف الزركشي التفسير بأنه: «علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم – وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان والأصول والفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ" [70]

يتضح من خلال هذا التعريف أنه يهتم بالمراد من كلام الله تعالى أي القصد. لكن قبل التعرف على دور المفسرين في الاهتمام بسياق الموقف – المقام – ودوره في تأدية المعنى تجب الإشارة إلى أنواع التفسير للتمكن من معرفة الأسس التي يقوم عليها كل نوع، وبالتالي معرفة موقع السياق – سياق المقام – من علم التفسير.

والتفسير نوعان: أحدهما التفسير بالمأثور، وثانيهما التفسير بالرأي.

- أما التفسير بالمأثور فـ «هو تفسير القرآن الكريم بالاعتماد على النقل والرواية والأخبار» [71].

ومصادر التفسير بالمأثور هي: القرآن نفسه، السنة النبوية، وما روي عن الصحابة وعن التابعين – لأخذهم عن الصحابة في غالب ما يقولون – أي أنه تفسير نقلي. ومصادر هذا التفسير تعتمد في معظمها على السياق بنوعيه؛ فهي تعتمد استقراء النصوص – سياق القرآن – ويظهر سياق الموقف في أقوال الصحابة في التفسير لأنهم شاهدوا القرائن والأحوال.

- أما التفسير بالرأي فهو «تفسير القرآن الكريم بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام

العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ ... وغير ذلك»[72].

وبالتالي يظهر اهتمام المفسرين بسياق الموقف من خلال اهتمامهم بأسباب النزول، ومحاولة معرفتها لأنها هي الأحداث والوقائع الملابسة للنص القرآني.

كما اهتم المفسرون بمعرفة المكي والمدني* منه والترتيب الزماني لنزول الآيات، ومعرفة ما نزل منه على النبي – صلى الله عليه وسلم – في الشتاء وما نزل في السفر وما نزل ليلا[73].

ومما يبين كذلك اهتمام علماء التفسير بالسياق اللغوي والمقامي؛ الشروط التي يجب أن تتوفر في المفسر والعلوم التي يجب أن يكون على دراية بها والتي يجملها أمير عبد العزيز في ثمانية هي:[74]

- **اللغة:** وهي وسيلة أساسية لفهم المفردات والألفاظ القرآنية وما تحمله من مدلولات.

- **النحو:** وهو يعتمد الإعراب أساسا، ولا قيام لشأن التفسير إذا لم يكن قائله عالما بأصول النحو.

- **الصرف:** وعن طريقه يعرف بناء وصيغة الكلمة لأن المفردة الغريبة المبهمة إذا صرفت اتضحت وتبين المراد منها.

- **الاشتقاق:** ليتمكن المفسر من استخراج المشتقات للكلمة، وفي ضوء الاشتقاق يستطيع أن يميز بين الألفاظ من حيث المعنى.

- **علوم البلاغة:** المعاني والبيان والبديع، وهي أركان أساسية في المفسر تمكنه من الوقوف على حقائق الإعجاز في القرآن.

- **أصول الفقه:** وسبيل العالم المفسر من أجل أن يستنبط الأحكام التفصيلية، ومن أجل التعرف على أوجه الاستدلال على الأحكام، وما يقتضيه هذا العلم من معرفة القضايا الأصولية الأخرى مثل: المجمل والمفسر، الناسخ والمنسوخ، المحكم والمتشابه، العام والخاص، ...****

- **معرفة أسباب النزول:** للتمكن من معرفة ظروف نزول الآية.

- **علم القراءات:** وذلك من باب الإحاطة لما يترجح من بعض أوجه القراءات على بعض لما قد يؤول إلى اختلاف في المعنى أو الحكم.

فهذه الشروط الخاصة بالمفسر تكشف عن إدراك المفسرين لعناصر السياق اللفظية والمقامية، وأثرها في المعنى والوصول إلى دقته.

وختاما لهذه الآراء يمكن القول بأن الدراسات العربية القديمة اهتمت اهتماما كبيرا بالسياق المقامي ودوره في تأدية المعنى، حيث نجده عند اللغويين أمثال سيبويه الذي اعتمد على المقام في بعض آرائه النحوية. وكذلك عند ابن جني في كتابه "الخصائص" فكان يدرس خصائص لغة العرب ولم يهمل دور المقام في تحديد معانيها، كما لم يهمله البلاغيون فقد اهتمّ به الجاحظ في دراسة معاني الألفاظ، وأبو هلال العسكري في حديث عن فن الرسائل، ثم الجرجاني الذي اهتم بمعاني الكلم وتعليق بعضها ببعض مع الالتفات إلى سياقها في إطار نظرية النظم، ليأتي السكاكي فيما بعد وينظم علم المعاني في أبواب مرتبة يهتم فيها بالسياق المقامي. والمفسرون وعلماء الأصول كذلك كان لهم دور في الاهتمام بالسياق المقامي وبيان دوره في تحديد الأحكام الشرعية واستجلاء مقاصدها.

## الهـوامـش والمراجـــع

1- الجاحظ: - الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ط، 1992. - رسائل الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت، ج2، ص: 93.

2- القزويني (جلال الدين أبو عبد الله): الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: فوزي عطوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط4، 1998، ص: 13.

3- الجاحظ: الحيوان، ج3، ص: 39.

4- ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت، ج1، ص: 86.

5 - المرجع نفسه، ج1، ص: 220-221.

6- عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر، د.ط، د.ت، ص: 110-111.

7 - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، تحقيق و شرح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1988،ج1، ص: 95.

8 - المرجع نفسه، ج3، ص: 169-170.

9 - صالح بلعيد: التراكيب النحوية و دلالاتها في السياقات الكلامية و الأحوال التي ترتبط بها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، جامعة الجزائر،معهد اللغة و الأدب (ماجستير)، 1987، ص: 53.

10 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص: 227.

11 - المرجع نفسه، ج3، ص: 80-81.

12 - ينظر: عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية، بيروت، د.ط، 1998، ص: 167.

*: هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعد، ومناسبة الأبيات أنّ الشاعر قد عقد له نكاح مع امرأة ولم يدخل بها، فمرّت به في نسوة و هو يطحن بالرحى، فقالت: أبعلي هذا؟! فقال هذه الأبيات.

**: صكّت: بمعنى ضربت. المتقاعس: هو خروج الصدر و دخول الظهر.

13 - ابن جني: الخصائص، ج1، ص: 217.

14- أحمد سليمان ياقوت: أبحاث في اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1994، ص: 47-14.48

15- ابن جني: الخصائص، ج1، ص: 218.

16- المرجع نفسه، ج2، ص: 252.

17- المرجع نفسه، ج2، ص: 252.

18- المرجع نفسه، ج2، ص: 252.

19- الجاحظ: الحيوان، ج3، ص: 131-132.

20 - ينظر: محمد الصغير بناني: النظريات اللسانية و البلاغية و الأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1994، ص: 142-143.

21- عبد العزيز عتيق: تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص: 83.

22- الجاحظ: - البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ج1، ص: 138.

23- رسائل الجاحظ، ج1، ص: 136.

24- جميل عبد المجيد: البلاغة والاتصال، دار غريب للنشر، القاهرة، د.ط، 2000، ص: 21.

25- محمد الصغير بناني: النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ص: 229.

26- المرجع نفسه، ص: 77.
27- صالح بلعيد: التراكيب النحوية و دلالاتها في السياقات الكلامية و الأحوال التي ترتبط بها عند الإمام عبد القاهر، ص: 25.
28- السيد أحمد عبد الغفار: التصوّر اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، ط3، 2000، ص: 70.
29- الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمد عبده، دار المعرفة للنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص: 70.
30- حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1998، ص: 29.
31- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص: 47.
32- المرجع نفسه، ص: 49.
33- المرجع نفسه، ص: 49.
34- المرجع نفسه، ص: 44.
35- ينظر: أحمد خليل: المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1968، ص: 57.
36- الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص: 183.
37- المرجع نفسه، ص: 73-74.
38- المرجع، ص: 53.
39- المرجع نفسه، ص: 53.
40- المرجع نفسه، ص: 177.
41- المرجع نفسه، ص: 51.
42- جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، دمشق، ط1، 1980، ص: 29.

43-***: لأنّ الدراسات اللغوية العربية مرّت بثلاث مراحل بدءًا من سيبويه الذي نظر إلى الدراسات اللغوية على أنّها كلّ لا ينفصل بعضه عن البعض الآخر، مرورًا بالمرحلة الثانية التي ظهر فيها تخصص في بعض جوانب الدراسة اللغوية، كالنحو على وجه الخصوص، وقد أدّى ذلك إلى الإسفاف في التأويلات والتخريجات المنطفية للقواعد ودراسة التراكيب النحوية بمعزل عن النصوص و الكلام و من هنا تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة الدراسة الوظيفية.

42- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن علي): مفتاح العلوم، ضبط و شرح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ص: 168-169.

43- المرجع نفسه، ص: 161.

44- المرجع نفسه، ص: 169.

45- المرجع نفسه: ص: 168.

46- جميل عبد المجيد: البلاغة والاتصال، ص: 35.

47- السكاكي: مفتاح العلوم، ص: 257.

48- سورة الغاشية، الآية: 17-20.

49- السكاكي: مفتاح العلوم، ص: 257.

50- السكاكي: مفتاح العلوم، ص: 257.

51- المرجع نفسه، ص: 168.

52- الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص: 116.

53- جميل عبد المجيد: البلاغة والاتصال، ص: 116.

54- أحمد فراج حسين: أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، د.ط، 1991، ص: 14.

55- ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي: دلالة السياق، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004، ص: 52.

56- الشافعي: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1979، ص: 52.
57- الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983، ج1، ص: 104.
58- الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، ج3، ص: 271.
59- أحمد ماهر البقري: ابن قيم اللغوي، منشأة المعارف، مطبعة الأطلس، د.ط، د.ت، ص: 194.
60 - ابن قيم الجوزية (شمس الدين محمد بن أبي بكر): إعلام الموقعين عن رب العالمين، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – د.ت، ج1، ص: 225.
61- ينظر: أبو زهرة (محمد): أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت، ص: 107.
62- الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، ج2، ص: 52.
63- ينظر: مقدمة المحقق في كتاب الموافقات للشاطبي، ص: 03.
64- ينظر: محمد فتحي الرديني: المناهج الأصولية، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1997، ص: 341.
65- سورة البقرة، الآية: 196.
66- وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، د.ط، 1996، ج1، ص: 447.
67- أبو حامد الغزالي: المستصفى في علوم الأصول، المطبعة الأميرية، بولاق، ج2، ص: 41—42.
68- المرجع نفسه، ج2، ص: 42.

69****: من بين الأمثلة التي أوردها: قول المتكلم: "السلام عليكم" عرف بها أنه يريد التحية أو الاستهزاء، وقول المتكلم على المائدة: "هات الماء" فهم أنه يريد الماء العذب البارد دون الحار المالح، المرجع نفسه، ج2، ص: 42.
محمد فتحي الرديني: المناهج الأصولية، ص: 107.
70- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج1، ص: 104-105.
71- محمد الزحيلي: تعريف عام بالعلوم الشرعية، دار الكوثر، الجزائر، د.ط، د.ت، ص: 51.
72- محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، القاهرة، مكتبة وهبة، ط1، 1988، ج1، ص: 246.
73- ينظر: أمير عبد العزيز: دراسات في علوم القرآن، دار الشهاب، الجزائر، ط2، 1988، ص: 64-66.
*****: فالفرق بين المكي والمدني مثلا فرق خطابي أساسا يعتمد على الموضوعية التي تعتمد بدورها على الأصول المكانية والزمانية في المسموع مكان أو زمان نزوله، وهذه إشارة واضحة لسياق الموقف عند المفسرين.
74 - المرجع نفسه، ص: 155-156.
******: المجمل: المجمل من القرآن: ما لم تتضح دلالته، ولا يفهم المراد منه على التمام.
المفسر: ما كانت دلالته واضحة في القرآن الكريم، وهو نقيض المجمل.
المحكم: أي أن آياته محكمة من جهة موافقتها للحكمة وأن أخباره أعلى درجات الصدق، وأحكامه غاية في الحين.
المتشابه: أي أنه متفق في البلاغة والحسن ومتشابه من جهة تصديق بعضه لبعض.
العام: تطبيق حكم من الأحكام على العالم – العبرة بعموم اللفظ –
الخاص: تخصيص الحكم بفئة معينة، وإن كان اللفظ يشمل أكبر من هذه اللغة.